

■ تراجع التضخم في تونس



حدود 7 في المائة خلال شهر مايو (أيار) الماضي، و7.5 في المائة خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) من السنة الماضية. ويعود السبب في هذا التراجع إلى انخفاض أسعار التغذية والمشروبات من 7.3 في المئة إلى 6 في المئة خلال الشهر الماضي. ويرجع ذلك الانخفاض بالأساس إلى تراجع أسعار الغلال الطازجة وأسعار الخضروات الطازجة بنسبة 7.9 في المائة نتيجة ذروة الإنتاج خلال هذه الفترة ودخول موسم الغلال الصيفية الموسمية مرحلة التسويق، وكذلك إلى تراجع أسعار البيض بنسبة 5.7 في المائة.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

توقع وزير التجارة التونسي عمر الباهي، أن تبلغ نسبة التضخم في تونس أقل من 7 في المئة مع نهاية النصف الأول من السنة الحالية، وأرجع ذلك إلى استقرار سعر صرف الدينار التونسي (العملة المحلية) مقابل أهم العملات الأجنبية. وأشار إلى أن "الدينار التونسي تمكن خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية من ربح نسبة 3 في المئة على حساب اليورو الأوروبي، ونحو 4 في المائة مقابل الدولار الأمريكي". وفي السياق ذاته، كشف المعهد التونسي للإحصاء (مؤسسة حكومية) عن تراجع نسبة التضخم خلال شهر يونيو (حزيران) الماضي إلى مستوى 6.8 في المائة، وذلك بعد أن كانت في

■ غرفة أبو ظبي تبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع هولودفا



أبو ظبي، لاسيما مع توافر منظومة أعمال تشريعية واقتصادية سهلة ومرنة لمزاولة التجارة، وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

التقى مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي محمد هلال المهيري في مقر الغرفة سفير جمهورية مولودفا لدى الإمارات فيكتور هاروتا، وجرى خلال اللقاء استعراض فرص تعزيز العلاقات الاقتصادية بين بيئة الأعمال في كل من إمارة أبو ظبي ومولودفا، كما بحث الجانبان فرص التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص في البلدين.

وقدم المهيري شرحاً وافياً عن مختلف الخدمات التي تقدمها غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي لأعضائها من مؤسسات القطاع الخاص العاملة في الإمارة، إضافة إلى تعريف الضيف بأبرز المبادرات التي اضطلعت الغرفة بتنفيذها في إطار سعيها نحو دعم وتعزيز قطاع الأعمال في إمارة أبو ظبي.

كما استعرض المهيري العديد من مزايا وفرص الاستثمار في إمارة

■ مجلس النواب المصري يقر تعديلات جديدة على قانون الاستثمار



وأشارت إلى أن "الهدف هو الاستثمار في المحافظات الأكثر احتياجا وتحسين مستوى معيشة المواطنين بها، والتنوع في مصادر النمو"، معتبرة أن "التعديل الأول يستهدف منح حوافز لتوسعة المشروعات الاستثمارية القائمة بتمتعها بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادتين 11-13 طبقاً للقواعد والشروط التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الوزراء وفقاً لحالات التوسعات، ومن ضمن الشروط إنشاء خطوط إنتاج أو منتجات جديدة، وتوفير فرص جديدة للعمل مع زيادة رأس المال".

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

وافق مجلس النواب المصري على تعديلات الحكومة على بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون 72 لسنة 2017.

وفي هذا الإطار، أكد رئيس مجلس النواب المصري الدكتور على عبد العال، على أهمية تعديلات القانون في جذب المزيد من الاستثمارات لمصر في ظل المنافسة العالمية.

من ناحيتها، لفتت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي سحر نصر، إلى أن "التعديلات تأتي استجابة لمعالجة المشاكل والتحديات التي ظهرت على أرض الواقع"، موضحة أنه "منذ صدور قانون الاستثمار وجدت الوزارة أن عدد من الشركات القائمة العالمية ترغب في التوسع في استثماراتها".

